



المؤتمر الوطني للقوى الشعبية



كتبة فومية



مشروع
العلم

الجمهورية العربية المتحدة

مَشْرُوع

الكتاب

٢١ مايو سنة ١٩٦٢م

مصلحة الاستعلامات

مشروع الميثاق الوطنى

الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية
للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مساء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢

الباب الأول نظرة عامة

مقدمة عامة :

ان يوم ٢٣ يوليو سنة ٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة
فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر ان هذا الشعب
فى ذلك اليوم المجيد بدأ تجربة ثورية فى جميع المجالات وسط
ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها وأخطارها فتمكن هذا الشعب
بصدقه الثورى وبارادة الثورة العنيدة فيه ان يغير حياته تغييرا
اساسيا وعميقا فى اتجاه آماله الانسانية الواسعة .

ان اخلاص الشعب المصرى لقضية الثورة ووضوح الرؤية
امامه واستمراره الدائب فى مصارعة جميع انواع التحديات قد
مكنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية وهى
الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ من أجل حياة
افضل طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية
والمعنوية .

أن الشعب المصرى فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم وأسقط الى غير رجعة جميع السلبات التى كانت تحد من ارادته فى إعادة تشكيل حياته من جديد .

ان طاقة التغير الثورى التى فجرها الشعب المصرى يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها اذا ما عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود اخضر للأمل ينبت على وادى النيل العظيم .

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون على أرضه وبالقرب منها القواعد المدججة بالسلاح ترهب الوطن المصرى وتحطم مقاومته .

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى وتفرض المذلة والخنوع وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك للملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة مع بعضها وضد الشعب ان القيادات السياسية المنظمة لنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة واجتذبتها الامتيازات الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود بل واستعملتها بعد ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة

وحدث نفس الشئ مع الجيش الذى حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب أن تضعفه من ناحية وأن تصرفه من ناحية أخرى عن تأييد النضال الوطنى بل وكادت أن تصل الى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقمعه .

وفي مواجهة هذه الاحتمالات صباح يوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصري رأسه بالايمن والعزة ومضى في طريق الثورة مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام عاقدا العزم في غير تردد على احراز النصر توكيدا لحقه في الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات .

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصري تظهر في أبعادها الحقيقة الهائلة اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة كذلك فان هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثوري .

ان ارادة الثورة في تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

ولقد كان مجرد اعلانها في حد ذاته في جو المصاعب والخطر والظلام دليلا على صلابة ارادة التغيير الثوري وعنادها الذى لا يلين .

١ - في مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة في منطقة قناة السويس كان المبدأ الاول هو « القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين » .

٢ - في مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها كان المبدأ الثانى هو القضاء على الاقطاع .

٣ - في مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ - في مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله كان المبدأ الرابع هو اقامة عدالة اجتماعية .

٥ - في مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة . كان الهدف الخامس هو اقامة جيش وطنى قوى .

٦ - في مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ان هذه المبادئ الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندتها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوبت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمقا هذه الارادة الثورية ويلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه .

ان الشعب العظيم الذى كتب المبادئ الستة بدم شهدائه وبنور الامل الذى اعطوا حياتهم من أجله .

والذى دفع بالطلائع الثورية من ابنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى من هذه المبادئ الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الأجيال .

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على هاتقه فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة .

١ - ان هذا الشعب المعلم راح أولا . .

يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها الا متناهية .

٢ - ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانياً ..

يلقن طلابه الثورية أسرار آماله الكبرى ويربطها دائماً بهذه
الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة
على المشاركة في صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم لطلابه
الثورية وانما هو فوق ذلك اقام من وعيه حفاظاً عليها يحميها من
شرور الفير ومن شرور النفس كذلك ان الشعب لم يكتف بأن
يهزم كل محاولة من أعدائه للنيل من طلابه الثورية . وانما قاوم
كل الانحرافات التي قد تأتي من التسيان أو القروور وظل دائماً
يرشد طلابه الثورية الى طريق واجبها .

ان ارادة الثورة لدى الشعب العربى المصرى والصدق الذى
سلحت نفسها به حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى .

لقد اكدت هذه الارادة وصدقها انه لا يمكن أن تقوم عوائق
أو قيود على امكانية التغيير الا احتياجات الجماهير ومطالبها
المعادية .

ان المنطق التقليدى فى مثل الظروف التى واجهها نضال
الشعب المصرى كان يغرى بطريق المساومات والحلول الوسط
والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع . لقد كان ذلك
بالمنطق التقليدى هو الممكن الوحيد فى مواجهة السيطرة الخارجية
المعتدية والسيطرة الداخلية المستغلة وفي غيبة تنظيم سياسى
مستعد وبدون نظرية كاملة للعمل .

لكن ارادة الثورة فى الشعب المصرى وصدقها تحدث هذا
المنطق التقليدى وجابهته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمل
المبدع الرائع .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هذا التفجير الثورى وفيه
استطاع الشعب المصرى أن يعيد اكتشاف نفسه وأن يفتح بصره
على امكانيات هائلة كامنة فيه .

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جديدة في تاريخ الثورات وان السنوات التي مضت حتى الآن منذ يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سوف تثبت أنها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال شعوب كثيرة .

ان هذه التجربة أثبتت أن الشعوب المغلوبة على أمرها قادرة على الثورة . وأكثر من ذلك أنها قادرة على الثورة الشاملة .

ان الشعب المصرى خاض خلال هذه التجربة غمار ثورات كثيرة . تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها . ثم استطاع في حقبة قصيرة من الزمان أن يقهر جميع أعداء ثوراته المتعددة وأن يخرج بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم .

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع ان يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم كانت قادرة على خداعه بالتظاهر باشتراكها معه فى ضرب الاستعمار . بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به .

ان حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى ان تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من أى ضربة خائنة فى الظهر .

ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار . ولم تخدعه المظاهر وحرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم فى مواصلة الاستغلال . .

وفى نفس الوقت فان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من أجل التطوير ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها فى اتجاه التنمية لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها .

لأنها بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية .

أن الشعب المصرى فى توريته الاصلية ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصور أن حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديدة .

أن هذه الثورة الاصلية هى التى مكنت الشعب المصرى وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفى نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصرى أبان نضاله ضد الاستعمار . كذلك أبان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية . فى نفس هذا الوقت فإن الشعب المصرى رفض ديكتاتورية أى طبقة من الطبقات . وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديموقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة . وفى نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصرى تحت ظروف هذه المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

لقد عبر الشعب المصرى . . مراحل التطور بحيوية وشباب مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى . بدأ فيه عصر الرأسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى . بدون اراقة دماء . .

أن هذه الصور من الثورة الشاملة تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات وفى المنطق التقليدى حتى لحركات ذات طابع الثورى سبقت فى التاريخ . فإن هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى

مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها
ليواجه المرحلة التالية .

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه
بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة يصنع حتى بمقاييس
الثورات العالمية تجربة ثورية جديدة . ان هذا العمل العظيم تحقق
بفضل عدة ضمانات تمكن النضال الشعبى من توفيرها .

اولا - ارادة تغيير ثورى ترفض اى قيد او حد لحقوق
الجماهير ومطالبها .

ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة
الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة
الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثا - وعى عميق بالتاريخ واثره على الانسان المعاصر من ناحية
ومن ناحية اخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

رابعا - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية . يأخذ منها
ويعطيها . لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

خامسا - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسوله ورسالاته القدسية
التي بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان . . .

وان اعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر ولتجربته
الرائدة هو الدور الذى استطاع ان يؤثر به فى حياة أمة العربية
وخارج حدود وطنه الصغير الى افاق وطنه الاكبر .

ان تجربة الشعب المصرى احدثت أصدااء بعيدة المدى فى
نضال أمة العربية .

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الارض
العربية كلها . وليس من شك ان هذه الحركة كانت احدى الدوافع
القوية التى مكنت من النجاح الثورى فى مصر .

أن الأصداء القوية التي أحدثتها ثورة الشعب المصرى فى الأفق العربى كله عادت إليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شباباً متجدداً .

أن ذلك التفاعل المتبادل يؤكد فى حد ذاته وحدة شعوب الأمة العربية .

وإذا كانت التجربة الثورية الشاملة قد القيت مسئوليتها الأولى على الشعب العربى فى مصر . فإن تجاوب بقية شعوب الأمة العربية مع التجربة كان من الأسباب القوية التى مكنت الشعب المصرى أن ينتصر وليس من شك أن الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة فى بقية شعوب أمته العربية .

أن أصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر لم تقتصر على أفاق المنطقة العربية وإنما كانت للتجربة الجديدة الرائدة أثارها البعيدة على حركة التحرير فى أفريقيا وفى آسيا وفى أمريكا اللاتينية .

أن معركة السويس التى كانت إحدى الأدوار البارزة فى التجربة الثورية المصرية لم تكن لحظة اكتشاف فيها الشعب المصرى نفسه . أو اكتشفت فيها الأمة العربية إمكانياتها فقط . وإنما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها أن فى نفسها طاقات كامنة لا حدود لها . وأنها تقدر على الثورة بل أن الثورة هى طريقها الوحيد . . .

الباب الثاني

في ضرورة الثورة

لقد أثبتت التجربة وهي ما زالت تؤكد كل يوم . أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبر عليه من الماضي الى المستقبل .

فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ومن الرواسب التي أثقلت كاهلها . فان عوامل القهر والاستغلال التي تحكم فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضى . وانما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها وان تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا .

والثورة هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التخلف الذي أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال . فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة في التقدم . ولابد والامر كذلك من مواجهة جذرية للأمر تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة فتحمل هذه المسؤولية .

والثورة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها . ذلك التحدي الذي تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التي تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف . كانها

بما توصلت اليه من المعارف تيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر تقدما . وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا « بالنسبة اليهم » أكثر تخلفا . برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم .

ان الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الامة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه . وبين ما تتطلع اليه . . .

والثورة العربية . . اداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة . تحتاج الى أن تسليح نفسها بقدرات ثلاث . تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم . وأن تنتزع النصر محققة اهدافها من جانب ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هى :

اولا - الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير . والنتاج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب .

ثانيا - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية .

ثالثا - الوضوح فى رؤية الأهداف . ومتابعتها باستمرار . وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التى تعيشها التجربة الثورية العربية . وتباشر تحت تأثيراتها دورها فى توجيه التاريخ العربى . . .

ان الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا امام
أهداف النضال العربى .

ان عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف
أهداف النضال العربى ظاهرة واضحة . صادقة فى تعبيرها عن
الضمير الوطنى للأمة وهى .. الحرية .. والاشتراكية .. والوحدة

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل
مضمونها ويرسم حدودها .

لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن . وحرية المواطن
وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية . هى الكفاية والعدل .

الطبيعى لأمة واحدة مزقتها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها .
وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر
والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة . ثم الاجماع
على قبولها . تتويجا للدعوة والعمل معا ..

لقد كانت هذه الأهداف نداءات مستمرة للنضال العربى .
ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديدة امام
هذه الأهداف .

والحاجة الى طريق جديد لا تصدر عن رغبة فى التجديد
لذاته ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية . وانما لأن الثورة العربية
تواجه ظروفًا جديدة ولا بد لها فى مواجهة هذه الظروف الجديدة
أن تجد الحلول الملائمة لها .

ومن ثم فان التجربة الثورية العربية لا تستطيع أن تنقل
ما توصل اليه غيرها .

ومع أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية
تفرض خلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله الا ان الخلاف الأكبر

هو ما تفرضه الظروف المتغيرة التى تسيطر على العالم كله وتحكمه خصوصا هذه التغيرات البعيدة المدى التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ .

ان هذه الظروف تأتى بتغيرات شاملة وعميقة على الجو الذى يجرى فيه النضال الوطنى لكل الأمم .

وليس معنى ذلك أن النضال الوطنى للشعوب وللأمم مطالب اليوم بأن يبتدع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ولكن معناه أنه مطالب اليوم بأن يجد الأساليب المسيرة لاتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة ..

ان أبرز التغيرات التى طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يمكن تلخيصها فيما يلى ..

أولا - تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة . ومنتصرة . ضد القوى الاستعمارية ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمى فعال .

ثانيا - ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادى والمعنوى يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .

ثالثا - التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير .

كما أنه حقق طفرة فى أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد أنها أصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ما تقدر على إلحاقه من الأهوال بجميع الأطراف فى أى معركة .

هذا فضلا عن التغير الأساسى المذهل الذى حققه هذا التقدم العلمى فى وسائل المواصلات لدرجة ان تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل ما بين الأمم فعليا وفكريا .

رابعاً - نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية وأهمها
زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم . كالأمم المتحدة . والدول غير
المنحازة . وقوة الرأي العام العالمى .

وفي نفس الوقت أضطر الاستعمار تحت هذه الظروف الى
الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر . عن طريق غزو الشعوب
والسيطرة عليها من الداخل . وعن طريق التكتلات الاقتصادية
الاحتكارية . وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقها
محاولة تشكيك الأمم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى
الاسهام الايجابى المتكافئ فى خدمة المجتمع الانسانى .

ان هذه التغيرات الضخمة فى العالم تأتى معها بظروف جديدة
تؤثر تأثيراً لا جدال فيه . . على العمل من أجل أهداف النضال
الوطنى لكل الأمم بما فى ذلك أهداف الأمة العربية .

واذا كانت أهداف النضال العربى هى الحرية والاشتراكية
والوحدة فان التغيرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل
من أجلها .

بتفاعل هذه التغيرات العالمية مع ارادة الثورة الوطنية، لم يعد
اسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية ، فان
الشعب العربى فى مصر تمكن من أن يحمل السلاح بنجاح فى
بور سعيد دفاعاً عن الحرية واستطاع أن يحقق سنة ١٩٥٦ انتصاراً
حاسماً ما زالت تتردد أصداؤه . . كما تمكن الشعب العربى فى
الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة أكثر من سبع سنوات اصراراً
على الحرية . .

كذلك فان العمل الاشتراكى لم يعد حتماً عليه أن يلتزم التزاماً
حرفياً بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر .
ان تقدم وسائل الانتاج . . ونمو الحركات الوطنية والعمالية . .
فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات . وازدياد فرص السلام

في العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذرى في نفس الوقت يخلق ظروفًا جديدة أمام التجارب الاشتراكية تختلف تمامًا عن الظروف السابقة . . بل أنها تستوجب هذا الاختلاف وتحتمه كضرورة .

والأمر كذلك في تجربة الوحدة . . فان النماذج السابقة لها في القرن التاسع عشر وأبرزها تجربة الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الإيطالية لم تعد تقبل التكرار . . وان اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبى ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالى في العمل الوطنى . . وانما هو فوق ذلك . . ومعه . . ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب العربى في ظروف العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها وضد أعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الأرض العربية ذاتها سواء أكانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها . . أو كانت في مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التى يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكرى . .

والثورة العربية وهى تواجه هذا العالم لابد لها أن تواجه بفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته . . وان كان في نفس الوقت لاينعزل عن التجارب الفنية التى حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .

ان التجارب الاجتماعية لا تعيش في عزلة عن بعضها . . وانما التجارب الاجتماعية كجزء من الحضارة الانسانية ستعيش بالاتصال الخصب وبالتفاعل الخلاق .

ان مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد . . لكنه في كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوؤه على امتداد الزمان .

وكذلك التجارب الاجتماعية .

انها قابلة للانتقال لكنها ليست قابلة لمجرد النقل . . قابلة
للدراسة المفيدة . . لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق
التكرار .

وهذه اول مسئولية القيادات الشعبية الثورية للأمة العربية
ومعنى ذلك أن هذا العمل الثورى الطليعى لا بد أن تتحمل القسط
الأكبر منه . . القيادات الشعبية الثورية فى الجمهورية العربية
المتحدة التى فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية مسئولية
أن تكون الدولة النواة . . فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة .
للأمة العربية .

ان هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن ان تتأمل تاريخها . . وأن
تنظر الى واقع عالمها . . ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة فى ثبات
على أرضها

الباب الثالث

بذور النضال المصري

منذ زمان بعيد في الماضي .. لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة
التي تعيش فيها الامة العربية الآن ..

وكانت تيارات التاريخ التي تهب عليها واحدة .. كما كانت
مساهمتها الايجابية في التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعيش في حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة
بها . بل كانت دائما بالوعى .. وبالاوعى في بعض الاحيان تؤثر
فيما حولها وتتأثر به .. كما يتفاعل الجزء مع الكل وتلك حقيقة
ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية
والانسانية الاولى .. كما تؤكد لها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة
الرومانية والاغريقية ..

وكان الفتح الاسلامي ضوعا ابرز هذه الحقيقة وانا مع ما
وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحي .
وفي اطار التاريخ الاسلامي .. وعلى هدى من رسالة محمد
صلى الله عليه وسلم .. قام الشعب المصري بأعظم الادوار دفاعا
عن الحضارة والانسانية ...

وقبل ان ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها كان
شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظر مسئوليات حاسمة
لصالح المنطقة كلها .

كان قد تحمل المسؤولية المادية والعسكرية في صد أول موجات الاستعمار الأوربي التي جاءت متسترة وراء صليب المسيح .. وهي أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسؤولية المادية والعسكرية في رد غزوات التتار الذين اجتاحوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسؤولية الادبية في حفظ التراث الحضاري العربي وذخائره الحافلة .. وجعل من ازهره الشريف حصصا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التي فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين .. والدين منها براء ..

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هي التي صنعت اليقظة المصرية في ذلك الوقت - كما يقول بعض المؤرخين - فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر وجدت الازهر يهوج بتيارات جديدة تتعدى جدرانها الى الحياة في مصر كلها كما وجدت أن الشعب المصري يرفض الاستعمار العثماني المقنع باسم الخلافة .. والذي كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقي تصادما بين الايمان الديني الاصيل في هذا الشعب وبين ارادة الحياة التي ترفض الاستبداد ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمردا مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصري .. وبرغم ان هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا في ثروته الوطنية وفي حيويته - فان الشعب المصري كان صامدا ثابت الايمان .

على ان الحملة الفرنسية جاءت معها بزااد جديد لطاقة الشعب الثورية في مصر ذلك الوقت .

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التي طورتها الحضارة الأوروبية بعد أن أخذتها من غيرها من الحضارات والحضارة الفرعونية والعربية في مقدماتها .

كذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يتحمل في طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصري .

ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد علي . . وإذا كان هنا شبه أجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر . . فان المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه . . ولقد ساق مصر وراءه الى مفامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

أن اليابان الحديثة بدأت تقدمها في نفس هذا الوقت الذي بدأت فيه حركة اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم الياباني أن يمضي ثابت الخطى . . فان المفامرات الفردية عرقلت اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة الحقت بها أفدح الأضرار .

أن هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبي في مصر على مصراعيه بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت أقربها في ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت في مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار . فان الاستعمار كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات . واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رءوس الأموال المنهوبة من المستعمرات .

وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية .

وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين . هما حفر قناة السويس وتحويل أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن . لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التي قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا . ثم انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الامريكية .

ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية . ومصلحة عدد من المفامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أمراء أسرة محمد علي وساعدتهم على ذلك فداحة النكسة التي أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على أن روح هذا الشعب لم تستسلم . وانما استطاعت تحت المحن العسيرة في هذه الفترة أن تحتزن طاقات تحفزت لاطلاقها في اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطاقة هي العلم الذي حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا أيام الصحوة التي سبقت النكسة من حكم محمد علي . الى أوروبا . ليتمكنوا من العلم الحديث . فان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن ان يجلبوا معهم بذورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافي جديد راح ينشر الوانا رائعة من الازهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة ان هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادي النيل كانت بمثابة الومضات الالامعة التي لفتت انظار العناصر المتطلعة الى التقدم في المنطقة كلها نحو مصر . وجعلت منها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربي كله ومسرحا

لفنونه وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهومة .

ولقد احست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة في المنطقة بالامل الجديد يستجمع قواه ويتحفز . وكانت بريطانيا بالذات لا تحول انظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند . ومن ثم اقلت بثقلها كله في المعركة الثورية التي لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية وبين أسرة محمد على الدخيلة المقامرة . .

وكانت ثورة عرابي هي قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة .

وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب . هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرية ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية والاقطاع الذى اقامته أسرة محمد على باحتكارها للأرض او اقتسام جزء منها بين اصدقائها أو اصدقاء المستغلين الاجانب . ذلك كله لم يستطع ان يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية .

ان وادى النيل . لم تنقطع فيه اصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان اصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية واصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت اصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لا تموت لهذا الشعب الباسل . وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصائب والمصاعب .

لقد سكت أحمد عرابي . لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل في آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود . كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادي بالإصلاح الديني . وارتفع صوت لطفى السيد ينادي بأن تكون مصر للمصريين .

وارتفع صوت قاسم أمين ينادي بتحرير المرأة . وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبعد خيبة الأمل في الوعود البراقة التي قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال الحرب وفي مقدماتها وعود ويليسون التي مالبت هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم ..

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فان الاسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الاسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

اذن هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة .. ولا بد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما امينا ومنصفا .

أولا - ان القيادات الثورية اغفلت اغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا في مفهومه الاجتماعي الا ان قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعي حتى لقد ساد تحليل خاطيء في هذا الظرف رددته بعض المؤرخين مؤداه ان الشعب المصري ينفرد عن بقية شعوب العالم بانه لا يشور . الا في حالة الرخاء ولقد استدلوا على ذلك بان الثورة وقعت في ظروف الرخاء الذي صاحب ارتفاع اسعار القطن في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى وذلك استدلال سطحي فان هذا الرخاء كان محصورا في طبقة ملاك الاراضي وطبقة التجار والمصدرين الاجانب الذين استفادوا من ارتفاع الاسعار . وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن يعسرفهم ودمائهم دون ان تتغير احوالهم بارتفاع اسعاره . وكان هذا الحرمان في القاعدة بتناقضه مع الرخاء في القمة من اسباب الاحتكاك الذي اشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها . لكن القيادات التي تصدرت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع ان تبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مسدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى اعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض اوجه النشاط المالي هي قصارى الجهد في ذلك الوقت . في حين ان الدعوة الى اعادة توزيع الثروة الوطنية اصلا واساسا كانت هي المطلب الحيوي الذي يتحتم البدء فيه من غير تأخير او ابطاء .

ثانيا - ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تمتد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية . ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات في ان تتعلم من التاريخ . وفشلت ايضا في ان تتعلم من عدوها الذي تحاربه . والذي كان يعامل الامة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تتنبه الى خطورة وعد بلغور الذي انشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الارض العربية وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربي في ساعة من اخطر ساعات الازمة حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من ان تتعامل مع امة عربية ممزقة الاوصال مفتتة الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق .

وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالامة العربية في ذلك الوقت الى حدان جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية . وكانت بامرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربي وانحرفوا عن اهدافه

كل هذا والثورة الوطنية في مصر تتصور ان هذه الاحداث لا تعنيها . وانها لا ترتبط مصيريا بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا - ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين اساليب نضالها وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت . ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا . ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة . وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينهما

وبين الجوهر الحقيقي . وكان منطق الاوضاع الطبقيّة يزين لها هذا الخلط .

ان الاستعمار في هذه الفترة اعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه . ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له . وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتي الذي منحته الاستعمار والذي اوقع الوطن باسم الدستور في محنة الخلاف على الفنائم دون نصر .

وكانت النتيجة ان اصبح الصراع الحزبي في مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية في هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت بين مصر وبريطانيا . والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاجزاب السياسية العاملة في ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر . بينما صلبها في كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى .

الباب الرابع

درس النكسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقي على نضال الشعب المصرى الطويل هى هذه الفترة الحافلة بالخديعة ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنبّهت القوى الشعبية للخطر التى يتهدها من منطق المساومة والاستسلام . ومن ثم بدأ التأهب النفسى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان هذه الفترة كانت قادرة . لولا صلابه الشعب ومعدنه الاصيل . ان تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير او تلحق بها الشلل الذى يمنعها من الحركة . ان هذه الفترة التى يمكن ان ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الازمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التى تخفى وراءها الاطلال المتهاوية من بقايا ثورة سنة ١٩١٩ .

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة ما زالت واقفة فى المقدمة ولكن هذه القيادات فقدت كل طاقاتها الثورية . واسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الارض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة . واشركوا فيها بعض الانتهازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة .

ولقد ظهرت فى هذا الجو فئات طفيلية .

لقد استطاع هذا الانحراف أن يجذب إلى الجوف الحزبي الفاسد جماعات من المثقفين . كان في قدرتهم أن يكونوا حراسا على أمان الثورة الحقيقية لكن الأغراء كان أقوى من مقاومتهم .

كذلك استطاع هذا الانحراف أن يمهّد لفئة من الرأسماليين . ورثوا في حقيقة الأمر نفس دور المغامرين الأجانب في القرن التاسع عشر . . بكل سطحيته التي لا تهتم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزوحها في أقل وقت ممكن

ثم انتهى المطاف بهذه الأحزاب جميعا إلى الحد الذي دفعها للارتقاء في أحضان القصر تارة وفي أحضان الاستعمار تارة أخرى . . وفي الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصالحهما في صف واحد وأن بدت الخلافات السطحية بينهما في بعض الظروف . . لكن الحقيقة الكبرى أن كليهما كان يقف في الصف المعادي لمصالح الشعب . . والمضاد لاتجاه التقدم .

أن سلطة الشعب كانت خطرا على أوضاعهما الدخيلة .

واتجاه التقدم كان محققا أن يعجرفهما معا إلى نفس المصير .

وفي ذلك الوقت أيضا كانت هناك واجهة ديموقراطية مضللة . . استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة سنة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب عن حقيقة مطالبه .

أن الديموقراطية بالطريقة التي جرت بها ممارستها في مصر تلك الفترة كانت ملهاة مهينة .

أن الشعب لم يعد صاحب السلطة . . وإنما أصبح الشعب أداة في يد السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هي التي تقرر خط السير الوطني . . وإنما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقا لإرادة السلطات

الحاكمة وأصدقائها . ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعى من أسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه .. يقدر بالتبعية ان يحتكر اصواتهم وان يسيطر عليهم ويملى ارادته .

ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات ان هذه الازمة العنيفة فتحت امام سلطات الاسرة المالكة ابوابا جاهد النضال الشعبى طويلا لكى يسدها .

لكن انتكاسة الثورة شجعت الاسرة المالكة على تجاوز كل الحدود .. وفى جو الازمة لم يعد الدستور الذى رضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل الا مجرد قصاصة ورق .. بهت عليها الحقوق الشكلىة التى كانت قد اقيت للشعب لينشفل بها ويتلهى ..

ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى امام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد .. وركعت جميعها تلتمس الرضى الذى يصل بها الى مقاعد الحكم .. وتخلت بذلك عن الشعب واهدرت كل قيمة له ناسية بذلك انها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الاصلى .

وانتهى الامر الى حد انهم هانوا على الشيطان الدين باعوه ارواحهم فوصل بهم الهوان الى حد ان تغيير الوزارات أصبح له ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبىة تحكم على نفسها بالذبول .. وبالموت ..

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الدل الذى أحسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة فاقت كل حدود للاحتمال البشرى ..

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعي لكل الشعوب المستعمرة
.. لكن الكراهية المرة التي يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين
والتي ما زال يشعر بها حتى الآن برغم بعد أسبابها تستمد
مبرراتها من هذه الفترة . ان الاستعمار في هذه الفترة لم يكتف
بارهاب شعوب الأمة العربية كلها .. وانما استهان بنضالها
وبحقها في الحياة .

ان الاستعمار تنكر لكل عهوده التي قطعها على نفسه خلال
الحرب العالمية الاولى ..

وكانت الأمة العربية تتصور أنها قريبة من يوم الاستقلال
ويوم الوحدة .. ان الأمل في الاستقلال تلقى ضربات قاسية ..
فان البلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها
بل وفق نزواتها .. واخترع سياسة الاستعمار كلمات مفيدة
لتغطية الجريمة التي أقدموا عليها ككلمات الانتداب والوصاية .

ان قطعة من الأرض العربية في فلسطين قد أعطيت من غير
سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية .. أرادها
المستعمر لتكون سوطا في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا
استطاع يوما أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الأزمة
الطاحنة . كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض
العربية ويحجز المشرق عن المغرب .

ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة
العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي .

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا لا تقيم وزنا
لوجود الأمة العربية أو لكرامتها .

ان سخرية القدر من الأمة العربية وصلت الى حد ان
جيوشها التي دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربي فيها كانت

تحت القيادة العليا لأحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس . . بل ان العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت في يد ضابط انجليزى يتلقى أوامر من نفس السياسة اليهود ليعطوا للحركة الصهيونية وعد بلفور الذى قامت على أساسه الدولة .

ففى فلسطين أعطوا للحركة الصهيونية وعد بلفور الذى قامت على أساسه الدولة اليهودية فى فلسطين .

ان سنوات طويلة سوف تمضى قبل أن تنسى الأمة العربية مرارة التجربة التى عاشتها فى هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانة .

ان الأمة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته . . انها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته . . ان الاستعمار ليس مجرد نهش لموارد الشعوب . . وإنما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها . .

ان الشعب المصرى بدأ يتأهب لاستئناف دوره التاريخى حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الأشباح الكئيبة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى . .

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه . . برفضه العنيد أن يشترك فى الحرب التى لم تكن فى نظره الا صراعا على المستعمرات والأسواق . . بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطانى الفرنسى الذى سيجر على البشرية كلها ويلات لا حدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل .

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التى رفعها المتحاربون اعلاما فوق رؤوسهم ليخدعوا بها الشعب .

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييده للذين

تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا في مكاسب السوق السوداء التي فرضتها الحرب وظلالها القاتمة .

وعمت الشباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل الذين مدوا أيديهم للاحتلال وقبلوا وجوده ولقد ترددت في مصر في ذلك الوقت اصدااء طلقات الرصاص وتجاوبت اصدااء انفجارات القنابل وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها .

لم تكن تلك هى الثورة وانما كان ذلك هو التمهيد لها .

كانت تلك هى مرحلة الشعب التى تمهد لاحتمالات الثورة .

ان الغضب مرحلة سلبية .

ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة اوضاع جديدة .

ان غضب الشعب المصرى المهد للتغيير بدأ يجاوز النطاق

الفردى الى النطاق الجماهيرى .

ان ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الارض وبين سادة الارض المتحكمين فيها . وفي اقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ اقدم العصور .. وان كانوا منذ اقدم العصور قد حرموا منها .

وحريق القاهرة .. مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن اطفاءه لكن ثورة السخط الشعبى زادت اشتعالا ..

ان الفئة المتحكمة في العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب وكانت غارقة في حياتها المترفة لا تشعر بعذاب الجموع او آلامها .

ان شرارة الغضب اشعلت من الحرائق في القاهرة اكثر مما اشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق .

ان الجماهير في القرية وفي المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية

عن ارادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة في تاريخ مصر سنة
١٩٥٢ . .

ان اعظم ما في ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ان القوات التي
خرجت من الجيش لتنفيذها . . لم تكن هي صانعة الثورة . .
وانما كانت أداة شعبية لها .

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التي تحركت في الجيش
تلك الليلة الخالدة . هي انها استولت على الامور فيه . . واختارت
لها المكان الذي لا مكان له غيره . . وهو جانب النضال الشعبى . .
انها قامت بعملية تصحيح اوضاع بالغة الأهمية والخطر في
تلك الظروف متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التي ارادت
مزل الجيش عن النضال الشعبى .

ان الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى
مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفي خدمة امانه .

ان الجيش في تلك الليلة اعلن ولاءه للنضال الشعبى . . ومن
ثم فتح الطريق امام ارادة التغيير . .

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع اثرين هائلين
في نفس الليلة ولقد سلب قوى الاستغلال الداخلى ادراتها التي
كانت تهدد بها ثورة الشعب كذلك فانه سلح النضال الشعبى في
مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر ان
يصد عنه ضربات الخيانة والفدر .

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكن الطريق اليها قد فتح
على مصراعيه تلك الليلة العظيمة .

ولقد أثبتت الوعي الثورى في مصر قدرته على تحمل المسؤولية
الكبرى التي ألقها تطورات الظروف عليه .

ان الوعي الثورى استمد من حسه الوطنى الصافى قدرته على

الرؤيا الواضحة البعيدة المدى وبذلك امن اجتياز العقبات التي
كان يمكن أن تعترض على طريق التغيير الثورى فى مثل ظروف
التجربة التي عاشتها مصر تلك الأيام . .

لقد كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣
يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة او لنظام الحكم . .

وكان يمكن أن يتحول من ناحية اخرى الى ديكتاتورية تضيف
الى التجارب الفاشلة تجربة اخرى فاشلة . .

لكن أصالة الوعي الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات الأمور
ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها فى توجيه النضال
الوطنى . .

ان أصالة هذا الوعي وقوته هى التى فرضت أن يكون الحدث
الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد
الامانى الوطنية الى مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب
انتكاسة ثورة ١٩١٩ .

كما أن أصالة هذا الوعي وقوته هى التى رفضت تماما كل
احتمالات قيام ديكتاتورية عسكرية ووضعت القوى الشعبية وفى
طليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية .

كذلك ففى هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعي الثورى الاصيل
على منطق دعاة الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة .

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم الناء القديم
المتداعى وصلبه بقوائم تسنده وتعيد طلاءه . .

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت الاساس
. . صلبا شامخا .

ان سقوط النظام الذى كان سائدا قبل الثورة . هذا السقوط
الكامل السريع . . كان يقطع بعدم جدوى محاولات الترميم .
لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثورى . .
ان التطلع الثورى بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد
اكثر من اهتمامه بالانقراض التى تداعت .

ان الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا
لفترة طويلة قبل ان يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره
لقد كانت هناك انقراض النظام القديم وحطامه تسد الطريق .
كما كانت هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة .

وفى الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تتصدر
الحياة العامة سقطت كلها تحت انقراض النظام القديم الذى شاركت
فيه جميعها بانحرافاتهما عن الاهداف الاصلية التى كان يجب التزامها
فى ثورة ١٩١٩ . لقد كانت جميعها شريكة فى سياسة : سسوم
واستسلم التى صاحبت فترة الازمة وطبعتها بهذا الطابع المهين .
وكانت الاوضاع الطبقية قد ابعدت عناصر كثيرة صالحة للقيادة
الفكرية عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورة والمطالبة بها .
وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت احداث ليلة
٢٣ يوليو لم تكن قد اعدت نفسها لتحمل مسؤولية التغيير الثورى
الذى تصدت لخدماته .

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادئ الستة المشهورة .
ولكن هذه المبادئ كانت اعلاما للثورة ليست اسلوب عمل
ثورى ومنهاج تغيير جذرى .

ولقد كان الامر من الصعوبة بمكان خصوصا في جو التغيير العالى
البعيد المدى العظيم الاثر .

لكن الشعب المتعلم صانع الحضارة . . راح يلقين طلائعه اسرار
آماله الكبرى ومضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطى نحو
وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى
يريده . وراح الشعب الكادح يكس مواد البناء ويقتل جميع
القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجماهير
ان الشعب المعلم اراد لطلائعه الثورية ان تنضم الى صفوف العمل
الجماهيرى . و اوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية
البناء .

ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الرائد الخلاق نحو
الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

الباب الخامس

الديمقراطية السليمة

ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى ..

انها حركة شعب باسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدھا ..

كما انها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضا لما فات ووصولا الى الامال الكبرى التى تبدو خلال المثل الاعلى لما يريده للأجيال القادمة .

من هنا فان العمل الثورى الصادق لا يمكن ان يكمل بغير سمتين أساسيتين :

أولها : شعبيته ..

وثانيتهما : تقدميته ..

ان الثورة ليست عمل فرد والا كانت انفعالا شخصيا ذاتيا ضد مجتمع باكملة ..

والثورة ليست عمل فئة واحدة والا كانت تصادما مع الاغلبية وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ومدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة ومدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لاعادة

صنع المستقبل وبمدي ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .
والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من المأل وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقا لحياة افضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى آمانيها .

ان التقدم هو غاية الثورة . والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم مما كان قائما بالفعل الى ما ينبغى أن يقوم بالأمل . .

ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لروح الثورة . .
ان الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب . . ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كذلك فان الاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا فان الاشتراكية هي اقامة مجتمع الكفاية والعدل .
مجتمع العمل وتكافؤ الفرص . مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات
ان الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى . .

ان الديمقراطية هي الحرية السياسية . والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية . ولا يمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى أفاق العدل المرتقب . .

ان عمق الوعى الثورى للشعب المصرى ووضوح الرؤيا امامه بفعل الصدق مع النفس . . قد مكنه غداة النصر العظيم فى معركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم ان يدرك انه لم يحصل على الحرية فى معركة السويس وانما هو فى معركة السويس استخلص ارادته لى يصنع بها الحرية ثوريا .

ان المعركة المجيدة مكنته من ان يكتشف قدراته وامكانياته وبالتالي ان يوجه هذه القدرات والامكانيات ثوريا لتحقيق الحرية ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن نهاية المطاف وانما كان بداية العمل الحقيقى . وكان مجرد مركز اكثر ملائمة لمواصلة الحرب من اجل الحرية الحقيقية وضمانها طول عمره على ارضه الى الابد ..

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا فداة النصر العظيم فى السويس هو ..

لن هذه الارادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ..

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره هو ان هذه الارادة لا يمكن ان تكون لغير الشعب . ولا يمكن ان تعمل لغير تحقيق اهدافه .

ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الفاصب لى تضعها فى متاحف التاريخ وانما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى اخطر المراحل فى تجارب الامم .

انها النقطة التى انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالامل فى نتائج باهرة ولكنها نسيت نفسها بعد اول انتصار لها ضد الضغط الخارجى وتوهمت خطأ ان اهدافها الثورية تحققت ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية ان عناصر الاستغلال الداخلى متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى فان الصلة

بينهما والتعاون تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك أن الحرية استوفت حقوقها .

لكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائما . وبعد فوات الأوان في كثير من الأحيان . أنها بقصورها عن التغيير الثورى في معناه الاقتصادى سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقى ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لا تلبث أن تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينهما وبين الحقيقة الوطنية . كذلك ففى هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .

ولا تملك أى حركة شعبية فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما بتخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها فان ذلك تعصب لا تقدر ان تتحمل تبعاته خصوصا وأن ارادة التغيير الاجتماعى فى بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكرى .

لكنها فى حاجة الى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وأن تمزجه بالمعارات الناتجة من خلاياها الحية .

انها تحتاج الى معرفة بما يجرى من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هي الى ممارسة الحياة على ارضها .

وان تجربة الصواب والخطأ هي في حياة الامم . كشأنها في حياة الأفراد طريق النضوج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية اى الديمقراطية ليست هي نقل واجهات دستورية شكلية .

كذلك فان الحرية الاجتماعية اى الاشتراكية ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ في الخديعة الكبرى للديموقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد اول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديموقراطية الواجهات الدستورية التى لا تحتوى على أى مضمون اقتصادى . ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط . وانما ما لبثت الضربة ان وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها فان الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة الاستقلال المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى أى وقت وفقا لمصالحه .

ان ذلك كان امرا طبيعيا .

ان واجهة الديموقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديموقراطية الرجعية . . والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار او توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة ان نجد الوزارات فى عهد ديموقراطية الرجعية وفى ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى لا تستطيع ان تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر بل انها

في بعض الأحيان لم توجد الا بمشورته وبأمره بل وصل الحال في احدى المرات أنها جاءت الى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى في ديموقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين أنه لا معنى للديموقراطية السياسية او للحرية في صورتها السياسية من غير الديموقراطية الاقتصادية او الحرية في صورتها الاجتماعية .

ان من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحركة في هذه الاوضاع الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسيطر بلدا من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم في المصالح الاقتصادية ويملي الشكل السياسي للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه . . .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

ولكن كانت القوة الاقتصادية في مصر قبل الثورة في يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل وكان محتما أن تكون الأشكال السياسية بما فيها الاحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر أن بعض الأحزاب في تلك الظروف لم يتورع عن أن يرفع من غير مواربة شعار أن الحكم يجب أن يكون لاصحاب المصالح الحقيقية . ولما كان الاقطاع ورأس المال المستغل هما اصحاب المصالح الحقيقية في البلاد وقتها فلقد كان هذا الشعار

أكثر من اعتراف ضمنى بالمهزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديموقراطية .

ان هذا الشعار على أى حال . مهما بلغت درجة الايلام فيه . كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لا بد أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى اشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخدعة أو بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم .

ان الديموقراطية على هذا الاساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذى اقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

وليس من شك أن أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباءا دون تأثير حقيقى .

بل ان الرجعية لم يكن يضيرها أن تفتح متنفسا للسخط الشعبى ما دامت تملك جميع صمامات التوجيه وما دامت بيدها تحت كل الظروف أغلبيتها التى تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحمى امتيازاتها .

ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش .

ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانيها فقدت كل قيمة فيها واصبحت خديعة مضللة للشعب .
تحت هذه الظروف اصبحت حق التصويت امام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ - في الريف كان التصويت اجبارا للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن يملك الا ان يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض او وفق مشيئته او يواجه تبعات العصيان واولها ان يطرد من الارض التى يعمل فيها بما لا يكاد ان يكفى لسد جوعه .

٢ - في الريف والمدينة كان شراء الاصوات يمكن راس المال المستغل من ان يأتى بأعوانه او بمن يضمن ولاءهم لمصالحه .

٣ - في الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة في عديد من الظروف أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما احسست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها . وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات وفي مقدمتها اشتراط تأمين نقدي باهظ تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ولم تكن الا لعبة في تلك الظروف . وفي نفس الوقت فان الجهل الذى فرض على الاغلبية العظمى من الشعب - تحت ضغط الفقر - جعل من سرية الاقتراع وهى اولى الضمانات لحرية امر مستحيلا او شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى التى تسند حرية التمثيل الشعبى فقدت هى الأخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتها وعجزت عن التأثير ايجابيا على الاوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين حتى من ملاك الأرض الصغار طحنتم الاقطاعيات الكبيرة لسيادة الأرض المتحكمين في مصيرها ولم يتمكنوا

على الإطلاق من تنظيم انفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية ارضهم وبالتالي تعطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للاجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم في العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا في ظروف اقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقترب من حد الجوع كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن في طاقتهم ألا أن يعيشوا سننى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فان مئات الالوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن في قدرتهم أية طاقة على تحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع وأصبح العمل سلعة من السلع فى عملية الانتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه ولقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياغ حرية الصحافة ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد وتوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد أن يجعل الظلام دامسا وشاملا .

انما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت اثرا لا يقل فى صورته عما أحدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من اثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة والى الكميات الهائلة من الورق أن

تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى ان أصبحت عملية رأس مال معقدة .

ان الصحافة فى هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال أو اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت (أولا) فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة (ثانيا) بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعد فى قدرتها الا ان تخضع لارادة رأس المال المستغل وأن تتلقى منه (وليس من جماهير الشعب) وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للامل تعرضت هى الاخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها ان تعلمئن الى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه وأصبحت لاتسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع . ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت ان بلادها لا تصنع للصناعة ولا تقدر عليها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته وصور لها الابطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من

الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول
الذين خانوا كفاحها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت في سلك المدارس
والجامعات والهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين
يعملون للانظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لاتأبه بمصالح
الشعب دون أى وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها اصلا
واساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وانما
باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها ان
تكون ضمن الطلائع الثائرة فكسر مقاومتها وفرض عليها اما ان
تستسلم لاغراء ما يلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية واما ان
تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعى الثورى واصالة ارادة الثورة للشعب المصرى
قد فضحت التزييف المروع فى ديمقراطية الرجعية التى حكمت
باسم التحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل .

ان عمق الوعى واصالة ارادة الثورة وضعا بنجاح شعار
الديمقراطية السليمة ضمن المبادئ الستة ورسمنا من الواقع
وبالتجربة وتطلعا الى الامل معالم ديمقراطية الشعب . . ديمقراطية
الشعب العامل كله .

اولا - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن
الديمقراطية الاجتماعية . ان المواطن لا تكون له حرية التصويت
فى الانتخابات الا اذا توفرت له ضمانات ثلاثة :

.. ان يتحرر من الاستغلال فى جميع صورته .
ان تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة
الوطنية .

.. أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته .
بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن
يشارك بصونه في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها .

ثانيا - أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل
سيطرة طبقة من الطبقات . . أن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي
هي سلطة الشعب سلطة مجموع الشعب وسيادته .

والصراع الحتمي والطبعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو
إنكاره وإنما ينبغي أن يكون حله سلميا في إطار الوحدة الوطنية
وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

ولقد أثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثوري المنظم أنه
من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية ونجريدها
من جميع أسلحتها ومنعها من أي محاولة للعودة إلى السيطرة على
الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

أن الصراع الطبقي ودمويته والاختار الهائلة التي يمكن أن تحدث
نتيجة لذلك هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل
عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي توصل منها استغلال
الجمهير .

أن الرجعية تملك وسائل المقاومة . تملك سلطة الدولة فإذا
انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال فإذا انتزع منها لجأت إلى حليفها
الطبعي وهو الاستعمار .

أن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب
بحكم احتكارها لثروته ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن
تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شيء من جميع أسلحتها .

أن إزالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع
الطبقات .

ان ازالة التصادم لا يزيل المناقضات بين بقية طبقات الشعب وانما هو يفتح المجال لامكانية حلها سلميا أى بوسائل العمل الديموقراطى بينما بقاء التصادم لا يمكن ان يحل بغير الحرب الاهلية وما تلحقه من اضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب ان يسقط .

ولا بد ان ينفسح المجال بعد ذلك ديموقراطيا للتفاعل الديموقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال . والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديموقراطية السلمية محل ديموقراطية الرجعية .

ثالثا - ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى واطلاق فعاليتها تحتم ان يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة لعدة ضمانات لازمة .

١ - ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها ان تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للاغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة . كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان .

ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل بأعتباره تمثيلا للأغلبية
ضمان اكيد لقوة الدفع الثورى . تابعة من مصادرها الطبيعية
الأصلية .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال
نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها
بما فيها المجلس النيابى باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية
التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ - ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار
فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى
ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل
الوطنى كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن
تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الإهمال
أو الانحراف . كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار
وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدى السلطة الشعبية فانها
أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها .

٣ - ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار
الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم
جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها
ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ - ان جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق
الثورى . ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد
فحسب وانما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات كما
أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

رابعا - ان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية
والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين
لليوميات الديمقراطية . ان هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى

متقدمة في ميادين العمل الوطنى الديمقراطى وأن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتاجى هى منظمات ديموقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها .

كذلك فلقد آن الوقت لى تقوم نقابات للعمال الزراعيين .
ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طليعى فى قيادة النضال الوطنى .
ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج وإنما أصبحت قوى العمل هى مالكة لعملية الانتاج ذاتها شريكة فى ادارتها شريكة فى ارباحها تحت اوفى الأجور واحسن الشروط من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا - ان النقد . والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .
انه يعطى اوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة .

وكذلك فان ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم قد انتزع للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ومكن أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو ان تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

سادسا - ان المفاهيم الثورية الجديدة للديموقراطية السليمة لا بد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الإدارية .

ان «التعليم لم تعد غايته اخراج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى ان تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة ، كذلك فان القوانين لا بد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديموقراطية السياسية تعبيرا عن الديموقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، ان العدل لا بد ان يصل الى كل فرد حر ولا بد ان يصل اليه من غير موانع مادية او تعقيدات ادارية .

كذلك فإن اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييراً جذرياً من
الاعماق ، لقد وضعت كلها أو معظمها في ظلال حكم الطبقة الواحدة
ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديموقراطية
الشعب كله .

ان العمل الديموقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة
لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة في احساسها بالانسان
صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب
فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في اعماقه خلاقة ومبدعة
ينعكس اثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لاصولها
وكشفه لجوهرها الصافي النقي .

الباب السادس

حتمية الحل الاشتراكي

ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية . . ان الحرية الاجتماعية لا يمكن ان تتحقق الا بفرصة متكافئة امام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لا يقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وانما هو يتطلب اولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه ان الاشتراكية بدعائمتيها من الكفاية والعدل هي طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولا ثوريا الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .

ان التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار . فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي الى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على اساس الاستثمارات التي حصلت عليها من مستعمراتها وكانت ثروة الهند التي نزع الاستعمار البريطاني

النصيب الأكبر منها . هي بداية تكوين المدخرات البريطانية التي استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا .

وإذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة النسيج في لانكشير فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا ينقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى .

ان عصور القرصنة الاستعمارية التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القسانون او الأخلاق قد مضى عهدا . وينبغى القضاء على ما تبقى من ذكريات لها ما زالت فيها بقية من الحياة خصوصا فى افريقيا .

كذلك فان هناك تجارب اخرى للتقدم حققت اهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله . اما لصالح رأس المال او تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة . ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك .

ان التقدم عن طريق النهب او التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الانسانية الجديدة .

ان هذه القيم الانسانية اسقطت الاستعمار كما ان هذه القيم اسقطت السخرة .

ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين وانما كانت ايجابية فى تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .

ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم

ان اى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع ان يحقق التقدم المنشود .

والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون ان ذلك طريق الى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على ان يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا مسبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم .

اولهما - انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيهما - ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجبر اوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية اخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بان يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الانانى .

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى .

ان مواجهة التحدى لا يمكن ان تتم الا بثلاثة شروط .

١ - تجميع المدخرات الوطنية .

٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه

المدخرات .

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الاخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج وهى ناحية عدالة التوزيع فان الامر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لى يقترب يومه .

ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن ان يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن ان يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها ان تحقق أهدافها وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديموقراطية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية .

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .
ان ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن ان
تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الانتاج على قواعد علمية
وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من ان
يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

ان التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي
تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية : المادية والطبيعية والبشرية
بطريقة عملية وعلمية وانبانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب
وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة
والمحتملة ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الاساسية
باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات
الى المناطق التي افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان
الذي فرضته اناية الطبقات المتحكمة المستعيلة على الشعب
المناضل .

والتخطيط من هذا كله ينبغي ان يكون عملية خلق علمي منظم
يجيب على جميع التحديات التي تواجه مجتمعنا فهو ليس مجرد
عملية حساب الممكن لكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فان التخطيط في مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة
الصعبة التي يكمن في حلها نجاح العمل الوطني ماديا وانبانيا هذه
المعادلة هي . . كيف يمكن أن نزيد الانتاج .
وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات .
هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات
الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاثة الحيوية تتطلب ايجاد
تنظيم ذي كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع
كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع نطاق الخدمات وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج .

وان الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه

ان هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى لا مركزية فى التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جمـوع الشعب وأفراده .

ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن تقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من أجل الكفاية وإنما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الأجنبية وتأميمها واعادتها الى مكانها الطبيعى والشرعى وهو الملكية العامة للشعب كله كذلك فان هذا النضال الوطنى حتى فى ابان معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار اضاف لهذا القطاع العام كل الاموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الأجنبية وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الأجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطنى فى سعيه الى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقي هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثورتها العميقة المعبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر .

ان هذه الخطوات الجبارة التى مكنت للقطاع العام من أداء دوره الطليعى فى قيادة التقدم رسمت خطوطا واضحة المعالم كما أرست حدودا أملاها الواقع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته وأهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى ..

أولا - فى مجال الانتاج عموما

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا - فى مجال الصناعة

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلية فى اطار الملكية العامة للشعب واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فان القطاع العام يجب ان يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا - فى مجال التجارة

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العام وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات وفى هذا المجال فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعاً لاحتمالات

التلاعب وإذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فإن القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقي منها .

يجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ولا بد للقطاع العام على مدى السنوات الثماني القادمة وهي المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل في عشر سنوات أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاوني على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف

رابعا - في مجال المال

يجب أن تكون المصارف في اطار الملكية العامة فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة او المفامرة كذلك فان شركات التأمين لابد أن تكون في نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا - في المجال العقاري :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه في خدمة أصحابها .

وفي مجال ملكية الأرض الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها أى للأب والأم وأولادهما القصر حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع . على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى

تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضي الزائدة عن هذا الحد بثمن تقدي الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى او للغير .

كذلك ففى مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية فى مكان يتعد بها عن اوضاع الاستغلال على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى وان كانت الزيادة فى الاسكان العام والتعاونى سوف تساهم بطريقة عملية فى مكافحة أى محاولة للاستغلال فى هذا المجال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

ان هذه القوانين - امتدادا لمقدمات سبقتها - كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التى تمت بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيه لولا قوة ايمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعه ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التى تمت بها والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى قد مكنت من حفظ الكفاية الإنتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ان ذلك كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته يثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعدادها بالعناصر المخلصة من ابنائه . لتحمل اصعب المسئوليات واكثرها دقة .

ومن المؤكد أن الاجراءات التى اعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد تمت بعد أن بدت محاولة الانقضاى الرجعى على الثورة الاجتماعية عملية حاسمة لازالة رواسب عهد الاقطاع والرجعية والتحكم .

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية المتأخرة .

ولقد اكدت هذه الاجراءات أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالي سواء كان طبقية موروثة او كان طفيلية انتهازية . . على أنه من الواجب أن لا يستقر فى اذهاننا أن الرجعية قد تم الخلاص منها الى الابد .

ان الرجعية مازالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها للتصدى للتيار الثورى الجارف خصوصا فى اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار

ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعى مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .

وانه لمن الامور البالغة الاهمية ان تتخلص نظرنا الى التأميم من كل الشوائب التى حاولت المصالح الخاصة ان تلصقها به .

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية كما ينادى أعداء الاشتراكية وانما هو توسيع لاطار المنفعة وضمنان لها فى الحسابات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب .

كذلك فان التأميم لا يؤدي الى خفض الانتاج بل ان التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء باكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق اهداف الانتاج او في رفع مستواه النوعى وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الاخطاء فلا بد لنا ان ندرك ان الايدى الجديدة انتقلت اليها المسئولية في حاجة الى المران على تحمل مسئولياتها ولقد كان محتما على اى حال ان تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الايدى الوطنية حتى وان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم كما تنادى بعض العناصر الانتهازية عقوبة تحل براس المال الخاص حين ينحرف ولا ينبغى بالتالى ممارسته في غير احوال العقوبة .

ان نقل اداة من ادوات الانتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الفردية العامة اكبر من معنى العقوبة وأهم .

على ان الاهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن ان تلتفى وجود القطاع الخاص .

ان القطاع الخاص له دوره الفعال في خطة التنمية من اجل التقدم ولا بد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره .
والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق ليعتمد كما كان فى الماضى على الاستغلال الطبقى .

ان الازمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الامر من كونه كان وارثا لعهد المفاقرين الاجانب الذين ساعدوا على نزوح ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر .
لقد تعود رأس المال الخاص ان يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب كذلك تعود السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حفنة من الرأسماليين ليسوا في معظم الاحوال غير واجهات محلية لمصالح اجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار .

كذلك فان الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى الأبد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة في الثروة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير . ان التقدم بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند اليها الديموقراطية السليمة وهي ديموقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالي حتى وان تصورنا امكان حدوثه في مثل الظروف العالمية القائمة الآن لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها . ان عائد العمل في مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة ان تبدده في الوان من الترف الاستهلاكي يتحدى خرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي والقضاء على كل امل في التطور الديموقراطي .

لكن الطريق الاشتراكي بما يتيح من فرص لحمل الصراع الطبقي سلميا وبما يتيح من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمي سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديموقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وأماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن ان يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد حريته .

ان الاشتراكية مع الديموقراطية هما جناحا الحرية وبهما معا تستطيع أن تحلق الى الافاق العالية التي تتطلع اليها جماهير الشعب .

الباب السابع

حول الإنتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ذلك الزمن الذى كان مصير الامة العربية وشعوبها وأفرادها يتقرر فى العواصم الاجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو فى قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة .

ان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمتة على الحقول الخصبة وفى المصانع الضخمة . ومن فوق السدود العالية وبالطافات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية . تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم . ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والاعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

والهدف الذى وضعه الشعب المصرى امام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الاقل كل عشر سنوات لم يكن مجرد شعار . وانما كان حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف والسبق الى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان .

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى اخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة ..

واذا كانت محاولات تنظيم الاسرة بفرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق اصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة . فان ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم ان يحسب لهذا الامر حساباه فى عملية الانتاج بصرف النظر من الآثار التى يمكن ان تترتب على تجربة تنظيم الاسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة رغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقدرة الشعب المصرى يجب ان توضع موضع الاختبار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبغى وضعه دائما امام النضال الوطنى بل ان المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى اقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطبق الجهد الوطنى تحملها .

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ودون ما تضحىه بالاجيال الحية من المواطنين لمصلحة الاجيال التى لم تولد بعد .

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعترض قواهم تحت ضغط المسئولية وانما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والامتن فى اطار الأهداف الانتاجية للخطة وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الحديد وما يمكن لهذا الفكر ان يطوره من قيم اخلاقية جديدة ومعانى انسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهودا جبارة في ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة . وانما هو يؤمن استنادا الى الدراسة والى التجربة بالملكية الفردية للأرض في حدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد انسياق من حنين الفلاحين العاطفى الطويل الى ملكية الأرض وانما الواقع ان هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية في مصر والتي اكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق اذا ما توفرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت في قدرتها على استغلال الأرض الى حد متقدم خصوصا اذا ما اتاحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك انه منذ عصور بعيدة في التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لاعقد لمشاكلها وفي مقدمتها الرى والصرف وهما في مصر الان ومنذ زمان طويل في اطار الخدمات العامة .

من هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن في تحويل الأرض الى الملكية العامة . وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الاجراء . مع تدعيم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج في الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب . وانما الافاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى اثبتت التجارب نجاحه الكبير وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الاكبر من ناتج عمله وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وجهده وكده المتواصل .

ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك .

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين اصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

كذلك فان هذا الهدف . فضلا عن أهداف زيادة الانتاج . كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى والتى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة والاقتصادية والنفسية لى يبنيه .

ان هذا السد أصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة كما أنه رمز لارادته فى اتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى .

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للارض اقتصادا قويا نشيطا .

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغي ان تنطلق اليها معركة الانتاج الجبارة من اجل تطوير الريف .

اولها . . الامتداد الأفقى فى الزراعة . عن طريق قهر الصحراء والبوار . ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب ان تتوقف ثانية واحدة ان الخضرة يجب ان تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل وينتهى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه الى حياة خلابة لا تهدر هباء ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد افواجا من المتطلعين بحق الى ملكية الأرض .

والثانى . . هو الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع انتاجية الأرض المزروعة ان الكيمياء الحديثة قد لمست ثوريا طرق الزراعة وأساليبها وذلك بواسطة الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثورة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح تدعيما محققا .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء إعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

والثالث . . ان تصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح فيه ابعدا هائلة لفرص العمل وينبغى ان نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن

حق العمل في حد ذاته هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعي لوجود الإنسان وقيمته .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب ان تجد جزءا من حلولها في الريف ذاته . وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعي يعزز العناصر العاملة في الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين في خدمة الانتاج الزراعي في جميع مراحلها .

ان تطوير عملية الانتاج في الريف سوف يساعد في نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التي تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية في الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجديد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة واهدرت بالسلبية طاقاتهم . ان هذه القوى هي الخلايا التي تستطيع ان تنسج خيوط الحياة في الريف من جديد وتصنع منها قماشاً حضارياً يقرب القرية الى مستوى المدينة .

ان وصول القرية الى المستوى الحضري ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء .

ان المدينة مسئولة مسئولية كبرى عن العمل الجاد في القرية

ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى وخصوصا من الناحية الثقافية سوف يكون بداية الوعي التخطيطي لدى الافراد . وهو الوعي الذي يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التي تعترض التنمية وتهدها وهي مشكلة تزايد عدد السكان .

ان الادراك العميق لضرورة التخطيط في حياة الفرد سوف

يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان وهو الذي يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على اساس من الحساب .

ان الصناعة هي الدعامات القوية للكيان الوطنى . وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى والصناعة هي الطاقة الخلاقة التى تستطيع ان تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ومن ثم فهي القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب ان يكون واعيا وان يأخذ فى اعتباره جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبرى .

ومن الناحية الاقتصادية ..

ينبغى ان يكون اتجاهنا الى اخر ماوصل اليه العلم ان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة وانما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ويعطى الصناعة المصرية بالجديد الذى تأخذ به مركز امتياز يعوض التقدم الصناعى الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن الات الانتاج قد وصلت به الى ما هي عليه الان من تفوق .

وينبغى فى هذا المجال ان يطرح الراى القائل بان استخدام الآلات الحديثة سوف لايفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الراى قد يكون صحيحا فى المدى القريب ولكن اثره يتلاشى تماما فى المدى الطويل . فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج

وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الافاق الجديدة فى التصنيع
وبالتالى يتيح فرصا اوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود .
ان الصناعة المصرية تقدر ان تمد العمل المبدع الخلاق الى
اقاصى الارض المصرية .

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير
من اسرارها .

ولقد طال اهمال مساحات شاسعة من الارض لم تزد الجهود
التي وجهت اليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها
ان العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على ان يجعل
الارض المصرية تبوح بكل اسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات
طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم .

ان هذه المصادر تستطيع ان تكون عمودا فقريا للصناعة
الثقيلة القادرة بدورها على خلق ادوات الانتاج الجديدة وان
اهمية خاصة يجب ان توجه الى الصناعات الثقيلة فيها يمكن ان
يوضع الاساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان المواد الخام من الزراعة او من المناجم لابد لها من عمليات
التصنيع المحلية التي تكسبها قيمة مضافة فى الأسواق وهى بذلك
تعزز قدرة الانتاج الصناعى كما انها تفتح ابوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب ان يصل الى الصناعات
الاستهلاكية ان هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من ابواب كثيرة
للعمل تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك . وتوفر مصادر
قيمة من النقد الاجنبى ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة
للتوسع فى التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد الى
مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية .. فى ضمن الصناعات الاستهلاكية ..
تقدر اكثر من اى سبيل آخر على تدعيم اقتصاديات الريف كذلك
فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع
فيها الطلب الاستهلاكى بارتفاع مستوى المعيشة فيها ..

وبصورة شاملة فان الصناعة يجب ان تضع فى برامجها تصنيع
كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام . تصنيعا جزئيا .
أو تصنيعا كاملا فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .
انه يحقق زيادة الانتاج ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك كما
انه يفتح الفرص للأيدى القادرة على العمل والتى تطلبه كحق
انسانى مقدس وفى نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبى . الذى
يواجه الطالب المتزايدة لمركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية ..

فان الصناعة مسئولة من إقامة التوازن الانسانى الذى لابد
منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر
حققت هذا الهدف بالتوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة
الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان
الصناعى الشامخ لكن بناء الصناعات الثقيلة مع الاولوية المحققة
التى يجب ان تمنح له لا يجب ان يوقف التقدم نحو الصناعات
الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء
الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتناقى مع حقها الثابت
فى تعويض حرمانها الطويل ثم هو يعطل .. من غير مبرر حقيقى ..
امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل في مصر
تطورا ثوريا يعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها
المنظمة في مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت
عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل
العمل ملكا للآلات .

لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ولم يعد أحد التروس في جهاز
الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للاجور واشتراكا ايجابيا
في الإدارة يصاحبه اشتراك حقيقى في ارباح الانتاج وذلك في ظل
ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل وعلى هذا الاساس فقد
أصبح يوم العمل هو سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى في الحقوق العمالية لابد ان يقابله تغيير
ثورى في الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمل يجب ان تكون كاملة عن ادوات الانتاج التى
وضعها المجتمع كله تحت ارادته .

لقد أصبحت مسئولية العمل بادوات الانتاج التى يتولى الحفاظ
عليها وتشغيلها بكفاية وأمان وبالأشتراك في الإدارة والأرباح
مسئولية كاملة في عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا ينهى دور التنظيمات العمالية وانما
هو يزيد من أهمية دورها انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد
كونها طرفا مقابلا لطرف الإدارة في عملية الانتاج الى الحد الذى
يجعل منها قاعدة طليعية في عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن

طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة الجدية صحيا ونفسيا وفكريا من اوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها الان من مقياس غير نجاح عملية التطوير الصناعى وغير طاقتهم على العمل من اجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

ان التوسع فى طاقات القوى المحركة وفى اقامة هياكل الانتاج الرئيسية هو اساس الانطلاق نحو الاهداف الجديدة للانتاج فى الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا من التخلف الذى كان الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى ان الوطن كله ينبغى ان تغطيه بكفاية شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع ان تقوم بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ومن ثم تؤدى الى وحدة الرخاء على ارضه دون عزلة تفرض على اجزاء منه .

ان اهتماما خاصا يجب ان يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد يقع فى قلب العالم البحرى ويطل على اعظم بحارة اهمية من نواحي الاقتصاد والسياسة وهما البحرين الابيض والاحمر .

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحي تفتح امكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم بجانب القطاع العام بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل أن استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة . ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتحها من مجالات المنافسة الحرة في اطار التخطيط الاقتصادى العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص وانما كان لها هدفان أساسيين .

الهدف الاول - خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على اثار احتكار الفرصة المقللة على حساب الكثرة ويساهم في الوقت نفسه في عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينها ويفتح الابواب للخلول الديموقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير .

والهدف الثانى - زيادة كفاءة القطاع العام الذى يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الاساس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع يؤكد قوة الدفع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية .

ان تحقق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التى صنعها الاستغلال الذى القى ظلا من الشك على دور القطاع الخاص وبالتالي فان الطريق امام هذا القطاع الآن لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن او ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قد قضت على اثار الاستغلال وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى الذى يخدم المصلحة العامة لتطويره كما يخدم مصلحة اصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية
يقعون في خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى
المخاطرة وما كان قائما في الماضي كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل
وعلى حماية الاحتكار التي تنفى كل احتمال للمخاطرة وهى الحجة
التي يستند اليها رأس المال الفردى فى نضيبه من الربح . .

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التي كانت
قائمة بها لم تكن تقدر على مسئوليات الأمانى الوطنية فى أن
الاستثمارات الجديدة التي توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة
مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة . . ان إعادة توزيع
الثروة لا يعرقل طريق التنمية وانما هى تنشيطها من حيث هى تزيد
عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع
لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام وأن
هذه السلطة هى التي تشرع له وهى التي توجهه على ضوء
احتياجات الشعب وأنها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن
يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه .
ولكن حماية الشعب واجبها الأول .

ان رأس المال الأجنبى ودوره فى الاستثمار المحلى أمر يمكن
الاستطراد اليه فى هذه المرحلة .

ان رأس المال الأجنبى تحيط به فى نظر الدول المتخلفة خصوصا
تلك التي كانت مستعمرات فيما مضى . سحبا من الشكوك والريب
المظلمة .

ان سيادة الشعب على أرضه واستعدادته لمقدرات أموره تمكنه

من أن يضع الحدود التي يستطيع في ظلها أن يسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده .

أن الأمر يتطلب وضع أولويات هي في الواقع من خلاصة التجربة الوطنية كما أنها تأخذ في الاعتبار طبيعة رأس المال العالمي الذي يفضل دائما أن يجري وراء الموارد الخام البكر في مناطق لم تنهيا للنهوض الاقتصادي والاجتماعي حيث يستطيع في ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

من هنا فإن التطوير الوطني في الدرجة الأولى يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التي تساعد على تحقيق أهدافه . وهو يقبلها بكل العزقان الصادق لمقدميها مهما كانت ألوان أعلامهم .

وفي الدرجة الثانية فإن التطوير الوطني يقبل كل القروض غير المشروطة التي يستطيع أن يفي بها دون عناء أو إرهاق والقروض بالتجربة طريقة واضحة في حدودها فإن مشكلتها تنتهي تماما بعد سدادها وبعد سداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطني . . في الدرجة الثالثة . . مستعد للقبول باشتراك رأس المال الأجنبي في أوجه نشاطه الوطني كمستثمر على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية خصوصا تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توفرها في المجال الوطني .

أن قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبي في إدارتها ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا وإلى غير حد إلى المستثمرين وذلك أمر يجب أن لا يترك على إطلاقه .

أن الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة .

ثم يأتي دور القبول بالاستثمارات الأجنبية في الأحوال التي

لا مفر فيها من قبوله في النواحي التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة .

ان شعبنا في نظرتة الثورية الواعية يعتبر ان المساعدات الاجنبية واجب على الدول السابقة في التقدم نحو تلك التي مازالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا في ادراكه لعبرة التاريخ يرى ان الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة اكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعضا مما نزحته من ثروتها الوطنية ايام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختياري على الدول المتقدمة . وهو اقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات الماضي الاستعماري تعوض فيه الذين استغلتهم عن طول استغلالها لهم .

ان الانتاج كله للمجتمع في خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .
والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من اجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من ابنائهم واحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هي توفير اكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون اعلام الرفاهية التي ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التي يمكن ان تضاف اليها بالعمل الوطني مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .

ان تكافؤ الفرصة وهى التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن
تحديده فى حقوق اساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد
لتحقيقها .

اولها : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح
هذه الرعاية علاجاً ودواء مجرد سلعة تباع وتشتري وانما تصبح
حقاً مكفولاً غير مشروط بثمن مادى ولا بد ان تكون هذه الرعاية
فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن . فى ظروف ميسرة
وقادرة على الخدمة ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى
يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

ثانيها . . حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداداه
ومواهبه ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها كذلك
فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى
واضافة افكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة فى
ميادينه المختلفة .

ثالثها . . حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته
واستعداداه ومع العلم الذى تحصل عليه . ان العمل فضلاً عن
اهميته الاقتصادية فى حياة الانسان تأكيد للوجود الانسانى ذاته

ومن المحتم فى هذا المجال ان يكون هناك حد ادنى للاجور يكفله
القانون كما ان هناك بحكم العدل حدا اعلى للدخول تتكفل به
الضرائب .

رابعها . . ان التأمينات ضد الشيوخة وضد المرض لا بد
من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين ادوا دورهم فى
النضال الوطنى رجاء الوقت الذى يجب ان يضمنوا فيه حقهم فى
الراحة المكفولة بالضمان

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الاجيال العاملة

ان توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسؤولية القيادة بنجاح .
ان المرأة لا بد ان تتساوى بالرجل ولا بد ان تسقط بقايا الاغلال
التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابية
في صنع الحياة .

ان الاسرة هي الخلية الاولى للمجتمع ولا بد ان تتوافر لها كل
اسباب الحماية التي تمكنها من ان تكون حافظة للتقليد الوطني .
مجددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال
الوطني .

ان مجتمع الرفاهية قادر على ان يصوغ قيما اخلاقية جديدة
لا تؤثر عليها القسوى الضاغطة المتخلفة من العلل التي عانى منها
مجتمعنا زمانا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لا بد لها ان تعكس نفسها في ثقافة وطنية
حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال في حياة الانسان الفرد الحر .
ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها في حياتنا
الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الاديان قادرة على هداية
الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منححه طاقات
لا حدود لها من اجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات انسانية
استهدفت شرف الانسان وسعادته وان واجب المفكرين الدينيين
الاكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وانما
ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل
الدين ضد طبيعته وروحه لعرقة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات
له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقد كانت جميع الاديان ذات رسالة تقدمية ولكن الرجعية
التي ارادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها . اقدمت على
جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع
روحه ذاتها لكي توقف تيار التقدم .

ان جوهر الاديان يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية بل
ان اساس الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان
ان كل بشر يبدأ حياته امام خالقه الاعظم بصفحة بيضاء يخط
فيها اعماله باختياره الحر ولا يرضى الدين بطبيقه تورث عقاب
الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب لخير لقلة
منهم .

ان الله . جلت حكمته . وضع الفرصة المتكافئة امام البشر
اساسا للعمل في الدنيا وللحساب في الآخرة . .

وينبغي لنا ان نذكر دائما ان حرية الانسان الفرد هي اكبر
خوافزه على النضال .

ان العبيد يقدرّون على حمل الأحجار وأما الأحرار فهم
وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان والإيمان بغير
الحرية هو التعصب والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر
جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه
جهود البشر في كل مكان .

ان الحرية وحدها هي القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة
التقدم وعلى دفعه .

والانسان الحر هو اساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقتدر .

ان حرية كل فرد في صنع مستقبله وفي تحديد مكانه من

المجتمع وفي التعبير عن رأيه وفي اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله فى حقوق أساسية للانسان ولا بد ان تصونها له القوانين .

ولا بد ان يستقر فى ادراكنا ان القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

كذلك لا بد ان يستقر فى ادراكنا انه لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من برائن الاستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية بل هو مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرصة المتكافئة وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ومن ثم ازالة التصادم الطبقي الذى يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بأن يفتح من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار .

ان ازالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التى لا يمكن ان تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم لا يمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ولا يمكن ان يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التي
سعت اليها قوانين يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز
الاستغلال والاحتكار .

ان هذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية
السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر .

ان الكلمة الحرة ضوء كشف أمام الديموقراطية السليمة
وبنفس المقدار فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها .

ان حرية الكلمة هى المقدمة الاولى للديموقراطية .

• وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها .

وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من
صوره .

كذلك فان حرية الصحافة وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب
أن تتوافر لها كل الضمانات .

ان الديمقراطية السليمة بمفهومها العميق تزيل التناقض بين
الشعب وبين الحكومة حين تحولها الى أداة شعبية ولكن الصحافة
الحرة يجب أن تكون رقيبا أميناً على أداة الإرادة الشعبية شأنها فى
ذلك شأن المجالس النيابية .

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لمواده
ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا .

ان كثيرا من المواد التى ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد
جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف وأن أول ما يعزز سلطان
القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضا وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية لا بد

ان يسايرها في اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تكون مواده قيسودا
تصد القيم الجديدة في حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من غير حواجز
ولا عوائق .

ان هذا المجتمع الجديد الذى يبنيه الشعب العربى فى مصر على
دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واقى فى عالم لم تصل مبادئه
الاخلاقية الى مستوى تقدمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة هو أن
تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية كما أنه يتعين
عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد
ان تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من اجل ذلك فان الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما
فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة وفى الموضع الذى تتمكن منه
دائما ان تخدم امانه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى .

ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب ان تملك
تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو . قادرة على الحركة السريعة
فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الاولى
على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه
القوات لا بد لها فى تسليحها ان تساير التقدم العلمى الحديث وأن
تملك من الاسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على
هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك فى ان التقدم الذاتى هو فى جوهره أعظم أنواع
الدفاع عن النفس ضد الأخطار المترتبة لكن علينا ان ندرك أننا
نعيش فى منطقة مفتوحة للاطماع الباغية . وان من أول أهداف

أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

أن الجمهورية العربية بالذات طليعة النضال العربي التقدمي وقاعدته وقلمته المحاربة هي الهدف الطبيعي لجميع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

أن قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها .

ولقد وصل التآمر الاستعماري الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية في فلسطين قلب الوطن العربي . واغتصابها دون ما سند من حق أو قانون لصالح اقامة فاشستية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكري الذي يستمد أخطاره الحقيقية من كون اسرائيل أداة للاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة بالتسارخ وبالواقع هي الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية . التي تستطيع تحمل مسؤولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القسوة الرادعة للخطط العسكوانية الاستعمارية الصهيونية .

أن مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

أن فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التى تتمكن من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

ويجب ان يكون نصب اعيننا دائما ان لا تطفئ احتياجات
الدفاع على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية لا يقدر على الصمود الطويل
للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي القلب الذى يهذى
اليه الضاربة للامة باسباب القوة والثبات ويمكنها من توجيهه
الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن ان الحرية للوطن وللمواطن تتوافر قبل كل
شيء بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه
المعظيمة وتسود على العالم الذى يعيش فيه ان يكون مستعدا
باستمرار من اجل حرية الوطن والمواطن ان يدعم السلام بالقوة .

الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله

ان العمل الانساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكي يحقق اهدافه .

العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .

ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للامل غير العمل الانساني .

لقد استطاعت مجتمعات اخرى في قرون سابقة ان تحقق انطلاقتها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهب اموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودي من اجل غيرها .

وفي مجتمعات اخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها الطبقة العاملة بطريقة تتناقى مع الانسانية لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية او الاجنبية .

كذلك تحقق في تجارب اخرى تحت ضغط بالغ القسوة على الاجيال الحية سلبها كل ثمار عملها من اجل الغد الموعود الذي لم تستطع ان تراه او وصلت اليه وهي تحمل على قلبها اقفالا من الكبت النفسي وتؤرق خيالاتها اشباحا من الارهاب والطفيان .

ان طبيعة العصر لا تحتل ذلك كله الان .
ان البشرية تنبتهت الى شروور الاستعمار ونذرت نفسها
للقضاء عليه .

والطبعة العاملة لا يمكن ان تساق بالسخرة الى تحقيق اهداف
الانتاج . والطاقتات المبدعة للشعوب تستطيع ان تصنع الغد دون
ان تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه
الوسائل البالية كلها امرا ممكنا وقابلا للتحقيق .

كذلك فان طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل
هذه الوسائل القديمة امرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطنى المنظم . القائم على التخطيط العلمى هو
طريق الغد .

ان العمل الوطنى على اساس الخطة لابد ان يكون محدددا امام
اجهزة الانتاج على جميع مستوياتها . بل ان مسئولية كل فرد فى
هذا العمل يجب ان تكون واضحة امامه حتى يستطيع ان يعرف
فى اى وقت من الاوقات مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى ان تتحول الخطة الشاملة . فى اهدافها
الاقتصادية والاجتماعية . الى برامج تفصيلية تكون فى متناول
يد اجهزة الانتاج . .

ان ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعا بحدود زمنية تلتزم بها
القوى المنتجة على ان تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات
للخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب
الزمن وحساب التكلفة . والا فلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج
وتعرضت للأخطار . والامر كذلك ايضا فى برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة .
كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها هو فضلا عن كونه
توزيعا للمسئولية على نطاق الامة كلها بما يعزز احتمالات الوصول
الى الاهداف . هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل
الوطنى من العموميات الشائعة المبهمة والقامضة الى وضوح ذهنى
وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها
ويشده فى اتجاه التاريخ كما انه يوجه به حركة التاريخ فى نفس
اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب ان تصل الى جميع العاملين فى
الوطن فى كافة المجالات . بل ويجب ان تصل اليهم بالطريقة الاكثر
ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما ان يكون الفكر على اتصال بالتجربة وان
يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبي .

ان الوضوح الفكرى اكبر ما يساعد على نجاح التجربة . كما
ان التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة
تؤثر فى الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل
الخلق امكانيات اكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين
الجميع يسهل حفظها للمستقبل . كما انها تستكمل حلقة هامة فى
الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الامور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى
ان يكتبوا افكارهم لتكون امام المسئولين عن التنفيذ كذلك من
الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ ان يكتبوا ملاحظاتهم لتكون
امام المسئولين عن التوجيه ان ذلك امرا لا يمكن ان يترك للصدفة
او الارتجال .

وانما ينبغي تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود
لأفاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى . ان هذه الذخيرة
سوف تساهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة
بها .

ان فترات التغير الكبرى بطبيعتها حافلة بالآخطار التى هى
جزء من طبيعة المرحلة . على أن التأمين الأكبر ضد هذه الآخطار
كلها هو ممارسة الحرية وخصوصا بواسطة المجالس الشعبية
المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله . وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل
سليما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية . . .

ووسيلة الديمقراطية ان تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها
لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى
والوطنى من أجل كمال العمل على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام
تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس
الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الادارة المركزية
أو المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف
الانتاج . وان يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما
فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الأهداف الكبيرة للعمل .

أن أى محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية
نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فإنها لا تكون مقصرة في حق الشعب الذي صدرها للقيادة فقط وإنما هي في نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها . وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها وبالتالي يصبح ولا مفسر امامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة . . .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتي الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى ، لكن ضرورتها أوجب في فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة في العمل الوطنى والحرية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لأهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع الثروة الوطنية في يوليو سنة ١٩٦١ لا تشكل خطرا على امن النضال الوطنى ، بل انها صمام الامان له فانها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاخ على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما الى الامام وتخلق قيادة من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى ، ومن ثم فهي توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب ان تستمد حقها من حرية القواعد

الشعبية ولا تستطيع القيادات ان تمارس عملها بالاكراه والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هي الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وايجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها .

ولا بد في الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية الى قواعدها وتأكيد مسئوليتها امام المنابع الأصلية لقوتها . ولا بد لنا ان نذكر دائما ان القواعد الشعبية مفعمة بالثورية الطبيعية وان ثورية القواعد والحاحها الدائم من اجل التقدم سوف يكون قوة دافعة لثورية القيادة .

ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لايجب ان يتم عن طريق اغراق الجماهير في الامل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الاهداف المرجوة من النضال . لكنه من الزم الواجبات في تلك الفترة ان تتضح امام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الاهداف المرجوة . ان مجرد التغيير الثوري في اوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير ولكن الجهود المتواصلة هي وحدها القادرة على الوصول الى الاحلام .

وليس من حق احد في هذه المرحلة ان يخدع الجماهير بالمنى . وانما تقتضى الأمانة الثورية ان تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها . . .

ان ذلك امر ينبغي وضعه موضع الاعتبار طول الوقت . وينبغي ان يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير . وتقدير في الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسؤولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

والمراهقة الفكرية خطر ينبغي التصدي له والقضاء عليه . ان الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات او قوالب تحسد

قدرته على الانطلاق أو تشيع فيه روح التردد إنما يقللون من قوة المجتمع بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق المنبعث من الواقع الوطنى .

أن التقدم الوطنى لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .

أن تحرير الطاقات الخلاقة لاي شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ويرتبط بالطبيعة ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة في العالم الذى يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته .

أن الخطر فى المراهقة الفكرية فى هذه المرحلة إنما تخلق نوعا من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ . . .

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة لابد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بالنجاح المطاوب .
أن الثروة التى يملكها هذا الوطن صانع الحضارة من الخبراء والفنيين فى جميع المجالات قيمة هائلة لابد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفى بعض الأحيان فإن هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسها .

أن هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم أن المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التعقيدات المكتبية والادارية . أن هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعد .

أنها قادرة لو تركت لخطأ وهمها أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى وتجمد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتاج اليه . أن اجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا

ماتصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية في حد ذاتها . أن هذه الأجهزة ليست إلا وسائل لتنظيم الخدمة العامة وضمان وصولها على نحو سليم إلى الجماهير .

وبنفس المقدار فإن التنازع على السلطات يؤدي إلى شلل القيادات العاملة في التطوير الوطني إذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى . تجسد عملها وتلقى آثاره . كذلك فإن تكديس سلطات كبيرة في أيدي قليلة يؤدي دون جدال إلى انتقال السلطة الحقيقية إلى غير المسؤولين عنها بالفعل أمام الشعب .

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقي للقانون الثوري الذي صدر بأن يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد أن ذلك لم يكن إجراء عدل فقط ولكنه كان محاولة للوصول إلى أن يكون الفرد المناسب في العمل المناسب لخبرته وقدرته .

والقيادات الجديدة لابد لها أن تفي دورها الاجتماعي . وأن أخطر ما يمكن أن تتعرض له في هذه المرحلة هو أن تنحرف متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت إليها امتيازاتها .

إن قيادة المشروعات الكبرى في عملية التطوير في حاجة أيضا إلى أن تؤمن بأن الإشراف حتى وأن لم تتمعه استفادة شخصية هو نوع من الانحراف فإنه إهدار لثروة الشعب التي هي وقود معركة التطوير .

والإشراف يشمل التضخم في مصاريف الإنتاج التي لا مبرر لها كما أنه يشمل في الوقت ذاته عدم تقدير المسؤولية في دراسة المشروعات الجديدة . ويمتد إلى الإهمال في التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

أن تلك كلها من سمات مرحلة التغيرات الكبرى ومن أخطارها
ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .
أن العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .

أن الثورة ليست عملية هدم انتقاض الماضى ولكن الثورة هى
عملية بناء المستقبل .

وإذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار
عصبى تنفس به الأمة عن كبته الطويل . ولكنها لا تغير من واقعها
شيئا .

أن العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ومن هنا الدور
العظيم الذى لابد للجامعات ولما ركز العلم على مستوياتها المختلفة
أن تقوم به .

أن الشعب هو قائد الثورة

والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى .

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى
تقدما مأمون العواقب . وبدون العلم فإن التجربة والخطأ تصبحان
نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطئ عشرات المرات .

أن مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع
المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

أن السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة
الجماهير لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب
الجماهير .

ومن هذا التصور فإن الجامعات ليست أبراجا عاجية ولكنها
طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

أن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هي الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف . بل أن النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

أن الأمم التى أرغمت على التخلف . اذا ما استطاعت أن تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل . ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم .

أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهةها لابد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

أن العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل اعباءها .

لذلك فإن العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم ...

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها . ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقاً لرغيف الخبز الذى نريده . اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة .

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد
كلفنا هذا التخلف مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعى هى
التي فرضته علينا كثيرا . وما زال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون الآن
وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا أن نبدا الفجر مع الذين بدأوه .
أن الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا . ولكن الطاقة
الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة
التطوير الوطنى .

على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى
تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية
أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

أن الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها
الكبرى أعظم القوى الدافعة . كما أنها تسليحها بدروع من الصبر
والشجاعة تواجه بهما جميع الاحتمالات وتقهر بهما مختلف المصاعب
والعقبات .

وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن
الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا
التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .

الباب التاسع

الوحدة العربية

ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وفي تدعيمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها .

ان الأمة العربية لم تعد في حاجة الى ان تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها .

لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته .

يكفى ان الأمة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى ان الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفى ان الأمة العربية تملك وحدة الامل التى تصنع وحدة المستقبل والمسير .

ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من اساسها مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية ينظرون الى الأمور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى . واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية فى كل مكان من العالم العربى والتجمع الذى تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية فى العالم العربى هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التى تهب على الأمة العربية وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحدود المصطنعة .

ان اللقاء القوى التقدمية الشعبية على الأمل الواحد فى كل مكان من الأرض العربية وتجمع القوى الرجعية على المصالح المنحدة فى كل مكان من الأرض العربية هو فى حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما هو دليل على التفرقة .

ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذى كان يفرض اللقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقاءهم صورة للتضامن بين الحكومات .

ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة اصحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة .

ان وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية فى الأمة العربية كلها .

واختلاف الأهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور التطور الحتمى الثورى واختلاف مراحله بين الشعوب العربية . لكن وحدة الهدف عند القواعد هى التى ستتسكف بسد الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور .

ان وحدة الأمة العربية قد وصلت فى صلابتها الى حد أنها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن ان تدل أساليب الانقلاب العسكرى . ولا أساليب

الانتهازية الفردية . ولا اساليب الرجعية المتحكمة ، على شيء الا على دلالتها بان النظام القديم في العالم العربي يعاني جنون الياس وانه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد في قصوره المعزولة وقع اقدام الجماهير الزاحفة الى اهدافها .

ان وحدة الهدف لابد ان تكون شعار الوحدة العربية في تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .

ولا بد ان ينبذ الشعار الذي جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .

ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعي بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون ان بدرى ساهم في تقريب يوم الثورة الاجتماعية وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغلة يوجهها ويحركها .

وليس من شك ان الثورات الاصلية تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه واصبح منحتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا ، تأكيداً لانتصار الثورة السياسية في بقية اجزاء الوطن العربي وتدعيما لحق الانسان العربي في حياة اجتماعية افضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثوري .

والعمل العربي في هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ، ويحتاج الى حكمتها العميقة ، بقدر حاجته الى ثورتها وارادتها على التغيير الحاسم .

أن الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغي أن تكون فرضاً فإن الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها .

ومن ثم فإن القسر بأي وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

أنه ليس عملاً غير أخلاقى فحسب وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولاً الى الهدف الأخير .

أن أى حكومة وطنية فى العالم العربى . تمثل ارادة شعبها ونضاله فى إطار من الاستقلال الوطنى هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

أن أى وحدة جزئية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية .

أن مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة .

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة . فإن الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التى لابد من تحديدها تحديداً قاطعاً وملزماً فى هذه المرحلة من النضال العربى .

ان الدعوة السليمة هي المقدمة .

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقديمية للوحدة هي الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة .

ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه - كما اثبتت التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعنها من الخلف .

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملاءم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية .

ان جهودا عظيمة وواعية يجب ان تتجه ايضا الى فتح الطريق امام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع ان تحدث اثرها فى محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين وما تركتها دسائسها ومناوراتها من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

والجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية لا بد لها ان تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لا بد لها ان تحرص على ان لا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، ان ذلك امر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى اقل من مكانها الصحيح .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فإن هذه المساندة يجب أن تظل في إطار المبادئ الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

كذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية في العالم العربى .
انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة .
لكنها في نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .
ان ذلك لا يؤثر - ولا ينبغى له ان يؤثر - على قيام جامعة الدول العربية ، واذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تحمل الشرط العربى الى غايته العظيمة البعيدة فإنها تقدر على السير به خطوات .

ان الشعوب تريد أملها كاملا .
والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لا تقدر أن تصل الى أبعد من الممكن .

ان الممكن خطوة في طريق المطلوب الشامل .
ان تحقيق الجزء مساهمة في تقريب يوم الكل .

لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على أن لا يكون هناك تحت أى ظرف من الظروف وهم تحميلها أكثر من طاقتها العملية التى تحدّها ظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة ، لكنها فى نفس الوقت تحت أى ستار وفى مواجهة أى ادعاء لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

البابُ العاشر

السياسة الخارجية

أن السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة ،
هى انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى .

أن أى سياسة خارجية لاي وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا
أمینا وصادقا لعمله الوطنى ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه
ويصبح نفاقا واتجارا بالشعارات .

أن تلك هى المهزلة التى تقع فيها الحكومات الرجعية حين
تحاول للتضليل أن تستعير سياسة خارجية براقة لا تكون صدى
للواقع الوطنى وتعبيرا عنه .

أن الشعوب الواعية تفضح هذه الحكومات وتقتص منها
حساب الضلال الذى حاولت أن تزيفه عليها .

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة ،
انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى تمتد فى ثلاثة خطوط حفرت
مجرأها عميقا ومستقيما بنضال شعب باسل صمد لكل أنواع
الضغط وانتصر عليها .

أن الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية
العربية تعبیر عن كل مبادئها الوطنية هى .

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ،
وكشفه في جميع أقاليمه ، ومجاريته في كل أوكاره .
والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هي
الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني .

ثم التعاون الدولي من أجل الرخاء فان الرخاء المشترك لجميع
الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما انه أصبح في حاجة الى التعاون
الجماعي لتوفيره .

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة في حربه ضد الاستعمار
ضرب مثلا حيا ما زال أسطورة في تاريخ نضال الشعوب .

ان شعبنا كشف الاستعمار العثماني وقاومه برغم التحايل
عليه باستار الخلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسي حتى ارغم المغامر الذي دوخ
أوروبا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الأبيض الى فرنسا .

ثم صمد لؤامرات الاستعمار العالمي واحتكاراته الدولية التي
استعملت أسيرة محمد علي .

وتدافعت موجاته الثورية واحدة اثر الأخرى حتى جرفت
امامها بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة كل الحواجز التي
اقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا
ثلاث امبراطوريات هي الامبراطورية العثمانية والفرنسية
والبريطانية وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا غاليا
لانتصاره على الاستعمار ، لكنه في النهاية حصل على النصر الذي
برر امام التاريخ كل التضحيات وشرف مقدارها .

وبعد النصر الثوري العظيم صباح ٢٣ يوليو ، وفي طريق

الشعب الى التقدم الثورى ، دأست الجموع المنتصرة بأقدامها
بقايا العهد الملكى الدخيل ، ودكت حصون الاقطاع ، واجتشت
جدور الرجعية .

لقد كانت تلك كلها هى الركائز التى ثبت الاستعمار عليها
وجوده فوق أرضنا وباتقضاض شعبنا عليها وتدميرها فان الوجود
الاستعمارى فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ومن ثم
كانت الخطوة الباقية هى إرغام قواته على الرحيل وراء البحر
بعد أن طوت اعلامها وابتلعت كبرياءها .

ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بإرغام القوى
العدوانية على الجلاء مرتين فى عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصل
فى نضالنا الوطنى .

ان الاستعمار الذى جلا عن أرضنا طبقا لاتفاق تم تنفيذه
فى يونية سنة ١٩٥٦ ما لبث ان عاد فى اكتوبر من نفس العام
متصورا انه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره
على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين .

ان شعبنا الذى عقد العزم على حماية استقلاله ، ورفض
كل الحيل الاستعمارية التى حاولت ان تجره الى مناطق النفوذ
وقاد مقاومة هائلة فى الشرق الأوسط كله ضد حلف بغداد حتى
اسقط ، لم يتردد فى مواجهة العدوان المسلح الثلاثى الذى أقدمت
عليه اثنتان من دول العالم الكبرى زحفت عليه من القاعدة
الاستعمارية التى خلقتها المؤامرات الرامية الى ارباب الأمة
العربية وتمزيقها وهى اسرائيل .

أن الاستعمار في معركة السويس كشف نفسه وكشف قواعده
وكشف اعوانه .

أن الاستعمار انقض على شعب مصر بالسلاح لأن الشعب
المصري حاول أن يحقق استقلاله ويبني تقدمه من أحد موارده
الوطنية الذي طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائدته
وقيمته .

أن الشعب المصري باسترداد قناة السويس ضرب الاستعمار
واحتكاراته في الصميم .

وأتت صلابته بتحملة العنيد لتبغات اصراره — الى حد قبول
المعركة المسلحة في وجه قوى زاحفة جرارة .

أن الشعب المصري بثاته الرائع وبقتاله المرير ضد الفوز
استطاع أن يهز الضمير العالمي ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل
في التطور الدولي .

ولقد كان التحول الرائع في المعركة نقطة فاصلة في حركات
التحرير .

أن الشعب المناضل الذي كان يواجه الطفاة الكبار وحده . لم
يعد وحيدا .

وانما انقلب الموقف رأسا على عقب نتيجة للمقاومة الوطنية
الغاسلة .

أن الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه وجدوا أنفسهم في عزلة من الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا تشدد أزره وتلوح له بأيديها تحية وتضامنا معه .

أن الهزيمة المريعة التي منى بها الاستعمار في حرب السويس ، أنهت عصر المفامرات الاستعمارية المسلحة .

أن نهاية هذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت بفضل نضال شعبنا .

أن الاستعمار الذي ما زال متمسكا بأهدافه غير أسلوبه .
أن شعبنا كان بالمرصاد لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها .

أن إصرار شعبنا على مجاربة الأحلاف العسكرية التي تريد أن تجر الشعوب رغم إرادتها إلى فلك الاستعمار كان صوتا عاليا بالحق ارتفع في جميع المجالات منبها ومحذرا .

أن إصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلي على جزء من الوطن الفلسطيني ، هو تصميم على تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب . وليس تعقب سياستنا للنسل الاسرائيلي في افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعماري مدمر .

أن إصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصري هو إدراك سليم للمفزي الحقيقي لسياسة التمييز العنصري ، أن الاستعمار في واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبي ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها . وليس التمييز العنصري الا لونا من

الوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز بين الناس على اساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم ، أن الرق كان الصورة الأولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون أساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر اثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الاذى بالضمير الانساني كله وبما احرزه من انتصارات .



ان شعبنا لم يدخر جهدا في سعيه نحو السلام .
ان السعى نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية أصبحت لها الآن من قوة الاشعاع ما يضيء الطريق نحو السلام .
ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص في أعمال مؤتمر باندونج وانجازه والذى شارك في أعمال الأمم المتحدة وحاول عن طريق هذه الأداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام أثبت شجاعة في الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وأفريقيا ، نفس اللغة التى تكلم بها امام الكبار الأقوياء في الأمم المتحدة .
ان شعبنا في دعوته الى السلام وفي عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك في الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا في العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام . . . لأنه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على ارضه .

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .
ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرته على الاستمرار في
معركته المقدسة من أجل التطوير .
ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار
عدم الانحياز والحياد الايجابى .
ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم
هو تحية عظيمة لاخلص شعبنا في خدمة السلام ، ان الدعوة
الأولى لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز هذه الدعوة التى صدرت
من القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ،
كانت في نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهج الذى سلكناه في
خدمة السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له .
بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز
والحياد الايجابى ليستروا به امام شعوبهم انحيازهم الى
معسكرات الحرب والاستعمار انما يقدمون اطراء غير مباشر
لشعبنا الذى كان رائدا في رفع هذا الشعار عن ايمان وفي النضال
من أجله من حاجة حقيقية اليه نابعة من صميم كفاحه لحرارة
التقدم .



ان التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم
هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار . . . ضد الاستغلال .
وهو استطراد منطقى للعمل من أجل السلام لتوفير الجو الامثل
للتطوير .
ان التعاون الدولى من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية
للجمهورية العربية الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستها
الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى .
ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والامم العاملة من أجل
السلام العالمى والرخاء الانسانى .

أن الممارك الدولية التي خاضها شعبنا إنما كانت معارك
دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الأمة العربية
التي يشعر بانتمائه الحيوى إليها انتماء الجزء الى الكل .

ولقد رفع شعبنا حتى فى أحلك ظروف الممارك القاسية التي
أرغم على خوضها شعاره الخالد « السلام لا الاستسلام » أيماءة
واضحة الى أنه يقبل التعاون الدولى ولكنه يقاوم السيطرة .

أن شعبنا يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولى من
أجل الرخاء هو أقوى ضمانات السلام العالمى .

أن السلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات
الشعوب تفاوتاً مخيفاً ، أن السلام لا يمكن أن يستقر على حافة
الهوة السحيقة التي تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التي فرض
عليها التخلف .

أن الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد
السلام العالمى بعد الخطر الأول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية
مفاجئة .

أن التعاون الدولى من أجل الرخاء هو الأمل الوحيد فى تطور
سلمى يقارب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بدلاً عن
سموم الكراهية .

أن التعاون الدولى من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة
هو التفكير الإنسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين
من العصر الاستعمارى .

أن التعاون الدولى يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية
العربية أن تتحرك عليها .

انه يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع ان تخدم قضية التطوير وتضىء جوانب التخلف المظلم .

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التى توجه الى صنع الاسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من ان ترصد لها وتربص بها .

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من اجل التقدم .

ان شعبنا يمد نواياه المعززة بالاعمال لتحقيق التعاون الدولى عبر كل المحيطات والى كل الاقطار .

واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن اسىوى افريقى يؤمن بتجمع من اجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتها فترة من الهدنة المسلحة .

* * *

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم وانما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

أن شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة
وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى
والاقتصادى .

أن شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن اعظم
معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين .

أن شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية
ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه
نفس الاعتقاد .

أن شعبنا يعتقد فى رسالة الأديان وهو يعيش فى المنطقة التى
هبطت عليها رسالات السماء .

أن شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية
التي كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الأمم المتحدة . أن فقرات
كثيرة فى هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .



أن شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على ارضه
بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .
وأن شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ، ما يمكنه من
قرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق امانيه .

فهرس

٣	الباب الأول : نظرة عامة
١٣	الباب الثانى : ضرورة الثورة
٢١	الباب الثالث . جذور النضال المصرى
٣١	الباب الرابع : درس النكسة
٤١	الباب الخامس : الديمقراطية السليمة
٥٩	الباب السادس : حتمية الحل الاشتراكى
٧١	الباب السابع : الانتشاج والمجتمع
٩٥	الباب الثامن : مع التطبيق الاشتراكى
١٠٧	الباب التاسع : الوحدة العربية
١١٥	الباب العاشر السياسة الخارجية





الشمس قرشان

Bibliotheca Alexandrina



03999126



طبع بمصر
التابعة للأكاديمية العربية